

بُلغَةُ الْمُشْتِاقِ

فِي

عِلْمِ الْأَشْتِاقِ

تأليف

الأستاذ محمد ياسين عيسى الفارابي المكي
المدرس بدار العلوم الدينية وبالحرَمِ المكي الشريف

حقوق الطبع محفوظة

لِلنَّاشِرِ : محمد صالح احمد منصور الباز

السكنبي بمكة - باب السلام

دار صهيح للطباعة

٤٠ شارع كامل صدق (العجالة) القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل لغة العرب تاجاً للغات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالمعجزات الباهرات ، وعلى آله وأصحابه ، وجنده وحزبه .

أما بعد فيقول الفقير إلى الله تعالى « محمد ياسين بن عيسى الفاداني » إن علم الاشتقاق من أنفس العلوم المتعلقة بلغة العرب ، وأصله ثابت عن الله تعالى كما أخرجه الترمذي وصححه عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « قال الله تعالى : أنا الرحمن شققت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته » ولما من الله على بالوقوف على جملة من السكتب المؤلفة فيه كنزها الأحداق للقاضي محمد بن علي الشوكاني والعلم الخفيا لتلميذه السيد محمد صديق حسن خان وسرّ الليال في القلب والإبدال للشيخ أحمد فارس الشدياق ، اختصرت منها هذه الرسالة وجعلتها على طريقة السؤال والجواب ، وسميتها « بلغة المشتاق إلى علم الاشتقاق » ، والله أسأل أن ينفع بها ، ورتبتها على مقدمة وثمانية فصول وخاتمة .

مقدمة

في مبادئ علم الاشتقاق

س : ما تعريف علم الاشتقاق اصطلاحاً ؟

ج : هو علم بقواعد يعرف بها كيفية خروج الكلمات العربية بعضها من بعض لمناسبة بين المخرج والمخرج بالأصالة والفرعية باعتبار جوهرها .

س : ما موضوعه ؟

ج : الكلمات العربية من حيث خروج بعضها من بعض باعتبار جوهرها .

س : ما مسأله ؟

ج : القواعد التي يعرف بها أن الأصالة والفرعية بين الكلمات بأيّ طريق يكون وبأيّ وجه يعلم .

س : ما استعماده ؟

ج : قواعد علم المخرج (مخرج الحروف) وتتبع الكلمات العربية واستعمالات العرب إياها .

س : ما أثره ؟

ج : الاحتراز عن الخطأ في انتساب بعض الكلمات العربية إلى بعض .

الفصل الأول

في أن علم الاشتقاق فن مستقل

- س : ما الفرق بين علم الاشتقاق وبين علمي اللغة والتصريف ؟
- ج : الفرق بينها أن علم اللغة يبحث عن مدلولات جواهر الكلمات بخصوصها، وعلم الاشتقاق يبحث عن انتساب بعضها إلى بعض بحسب جواهرها ، وعلم التصريف يبحث عن الانتساب بحسب هيئاتها .
- س : هل هذا العلم مستقل أو من علم التصريف ؟
- ج : هذا العلم مستقل برأسه ليس جزءاً من علم التصريف ، كما علمت من الفرق بينهما آنفاً .
- س : هل أفرد هذا العلم بالتصنيف ؟
- ج : نعم قد أفرده جماعة من المتقدمين منهم الأصمعي وقطرب وأبو الحسن الأخفش وأبو نصر الباهلي والفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد والزجاج وابن السراج والرماني والنحاس وابن خالويه .
- س : ما الباعث على ذكره كثيراً في كتب التصريف ؟
- ج : الباعث على ذلك قلة قواعد ، أو اشتراكها في المبادئ (أي انتساب بعض الكلمات إلى بعض) والاتحاد في التصنيف لا يستلزم الاتحاد في نفس الأمر .

الفصل الثاني في الاشتقاق العملي وأنواعه

- س : ما معنى الاشتقاق لغة ؟
- ج : هو أخذ شق الشيء والأخذ في الكلام وفي الخوصومة يمينا وشمالا
وأخذ الكلمة من الكلمة كذا في القاموس .
- س : ما تعريف الاشتقاق العملي اصطلاحا ؟
- ج : هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على
معنى يناسب معناه ، ويسمى المأخوذ مشتقا وفرعا ، والمأخوذ
منه مشتقا منه وأصلا .
- س : ما تعريف الأصل ؟
- ج : هو الحروف الموضوعه للمعنى وضعا أوليا .
- س : ما تعريف الفرع ؟
- ج : هو اللفظ الذي توجد فيه حروف الأصل مع نوع تغيير .
- س : إلى كم قسم ينقسم الاشتقاق العملي ؟
- ج : ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اشتقاق صغير ، واشتقاق كبير ، واشتقاق
أكبر .
- س : ما تعريف الاشتقاق الصغير ؟

ج : هو أن تأخذ لفظاً من لفظ آخر لمناسبة بينهما في المعنى وجميع الحروف الأصلية وترتيبها نحو ضرب من الضرب .

س : ما تعريف الاشتقاق الكبير ؟

ج : هو أن تأخذ لفظاً من آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية دون الترتيب كجذب من الجذب ، وكفى ونك .

س : ما تعريف الاشتقاق الأ كبر ؟

ج : هو أن تأخذ لفظاً من آخر لمناسبة بينهما في المعنى وأ كثر الحروف مع تقارب ما بقي في المخرج كنفق من النهق ، وثلب من التلم .

س : ما المراد بالمناسبة في المعنى ؟

ج : المراد بها في الاشتقاق الصغير الموافقة في المعنى ، بأن يكون في الفرع معنى الأصل فقط ، أو مع زيادة عليه ، أو نقص منه بخلافها في الاشتقاقين الكبير والأ كبر فالمراد بها أن يكون المعنيان متناسبين ولو في الجملة .

س : هل يشترط في الاشتقاق الصغير التباير في المعنى من وجه ؟

ج : لا يشترط على الأصح اكفاء بالتفرع والأخذ من حيث اللفظ ، وقال بعضهم : لا بدّ من التباير فيه نوجه نظراً إلى أن المقاصد الأصلية من الألفاظ معانيها ، فالمناسب حيث لم يتباير أن يكون كل واحد أصلاً في الوضع ، فلا يجعل المقتل مصدراً مشتقاً من القتل .

س : هل يشترط في الاشتقاق الصغير التغير في اللفظ ؟
ج : نعم يشترط فيه التغير بين لفظي المشتق والمشتق منه تحقيقاً
أو تقديراً .

س : مثل للتغير اللفظي تقديراً ؟

ج : مثال ذلك طلب من الطلب فيقدر أن فتحة اللام في الفعل
غيرها في المصدر ، كما قدر سيبويه أن ضمة النون في جنب جمعاً ،
غيرها فيه مفرداً .

س : إلى كم قسم ينقسم التغير التحقيقي ومثل لكل قسم ؟

ج : ينقسم التغير التحقيقي بين اللفظين إلى خمسة عشر قسماً : الأول
زيادة حركة نحو علم وعلم ، الثاني زيادة مادة نحو طالب وطلب ،
الثالث زيادتهما نحو ضارب وضرب ، الرابع نقصان حركة نحو
الفرس من الفرس ، الخامس نقصان مادة نحو ثبت وثبات ، السادس
نقصانهما نحو نزا ونزوان ، السابع نقصان حركة وزيادة مادة نحو
غضبي وغضب ، الثامن نقص مادة وزيادة حركة نحو حرم
وحرمان ، التاسع زيادتهما مع نقصانهما نحو استنوق من الناقة ،
العاشر تغير الحركتين نحو بطر بطراً ، الحادي عشر نقصان
حركة وزيادة أخرى وحرف نحو اضرب من الضرب ،
الثاني عشر نقصان مادة وزيادة أخرى نحو راضع من الرضاعة ،

الثالث عشر نقص مادة بزيادة أخرى وحركة نحو خاف من الخوف ، لأن الفاء ساكنة في خوف لعدم التركيب ، الرابع عشر نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط نحو عد من الوعد ، فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة كسرة ، الخامس عشر نقصان حركة وحرف وزيادة أحرف نحو فاخر من الفخار ، نقصت ألف وزادت ألف وفتحة .

س : بم تسمى هذه الأقسام الثلاثة أيضاً ؟

ج : تسمى أيضاً بالأصغر والصغير والكبير ، وبالأصغر والأوسط والأكبر .

س : أي الأقسام الثلاثة حجة ؟

ج : المحتجج به منها الاشتقاق الصغير لا غير وهو المتبادر عند أهل النحو والصرف والمعاني والبيان ، وأما القسمان الآخران فايضا بحجة ، وهما المتبادران في اصطلاح أهل هذا الفن .

الفصل الثالث

في مواقع الاشتقاق الصغير

س : هل يدخل الاشتقاق الصغير جميع الكلمات ؟

ج : في ذلك أقوال ثلاثة : الأول وهو قول سيبويه والخليل وجماعة ، يدخل بعضها ولا يدخل البعض الآخر ، والثاني وهو قول الزجاج وطائفة يدخل جميعها ، والثالث وهو قول طائفة من النظار لا يدخل جميعها ، بل جميعها أصل .

س : ما هو أضعف الأقوال الثلاثة ؟

ج : أضعفها القول الثاني ، وهو قول الزجاج ، لأنه لو كان كل من الكلمات فرعاً للآخر لدار أو تسلسل وكلاهما محال ، بل يلزم الدور عينا لأنه يثبت لكل منها أنه فرع وبعض ما هو فرع لا بد أنه أصل ضرورة أن المشتق كله راجع إليه أيضاً .

س : ما المانع من أن تكون الكلمة الواحدة أصلاً وفرعاً بوجهين ؟

ج : لا يجوز أن يقال ذلك لأن الشرط اتحاد المعنى والمادة وهيئة التركيب ، مع أن كلا منهما حينئذ مفرّع عن الآخر بذلك المعنى .

س : هل يقع الاشتقاق الصغير في الأعلام المرتجلة ؟

ج : لا يقع في الأعلام المرتجلة ، لأن اللفظ حال الاشتقاق لا بد وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمي به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى ، فلا يكون مرتجلاً .

س : هل يقع الاشتقاق الصغير في الأسماء الأعجمية ؟

ج : لا يقع فيها إذ لو كان فيها اشتقاق لما كانت أعجمية ، لكون العجمة منافية للاشتقاق الحاصل في العربية .

س : ما أصدق الاشتقاق ؟

ج : أصدق ما يكون في الأفعال المزيدة والصفات منها وأسماء المصادر والزمان والمكان .

س : متى يغلب الاشتقاق ؟

ج : يغلب في الأعلام العربية لكون غالبها منقولاً .

س : هل يكون الاشتقاق في أسماء الأجناس ؟

ج : نعم يكون فيها مع قلة ، لأنها في الأصل مرتجلة ، وذلك نحو غراب من الاغتراب ، وجراد من الجرد .

الفصل الرابع

في وجوه الترجيح

س : ما حكم اللفظ إذا تردد بين أصلين ؟

ج : إذا تردد اللفظ بين أصلين فإنه يجب الترجيح في الحكم بأنه مشتق من أحدهما دون الآخر .

س : ماهي وجوه الترجيح ؟

ج : للترجيح وجوه كثيرة ، الأول الامكانية كهمدد علما من الهدد أو المهدي فيرد إلى المهدي لأن باب كرم أمكن وأوسع وأفصح وأخف من باب كرم ، الثاني كون أحد الأصلين أشرف لأنه أحق بالوضع له والنفوس أذكر له وأقبل كدوران كلمة الله فيمن اشتقها بين الاشتقاق من اله أولوه أو وله فيقال من اله أشرف وأقرب ، الثالث كونه أوضح وأظهر كالأقبال والقبيل ، الرابع كونه أخص فيرجح على الأعم كالفضل على الفضيلة وقيل عكسه ، الخامس كونه أسهل وأحسن تصرفا كاشتقاق المعارضة من العرض بمعنى الظهور أو من العرض بمعنى الناحية فن الظهور أولى ، السادس كونه أقرب والآخر أبعد كالعقار يرد إلى عقير الفهم لا إلى أنها تسكر فتعقر

صاحبها ، السابع كونه أليق كالهداية بمعنى الدلالة لا بمعنى التقدم
من الموادى بمعنى المتدمات ، الثامن كونه مطلقاً فيرجح على
المقيد كالقرب والمقاربة ، التاسع كونه جوهرًا والآخر عرضاً
لا يصاح للمصدرية ولا شأنه أن يشتق منه فإن الردَّ إلى الجوهر
حينئذ أولى لأنه الأسبق عليه فإن كان مصدرًا تعين الرد إليه
لأن اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً وذلك نحو قولهم
استعجز الطين واستنوق الجمل .

الفصل الخامس

في مباحث الأصل المشتق منه

- س : ما نوع الكلمة التي تنظم حروف الأصل المشتق منه ؟
- ج : اختلف فيه على مذهبين فالبصريون قالوا : المصدر هو الأصل الذي يشتق منه الفعل وفروعه ، وقال الكوفيون : الفعل هو الأصل ويريدون به الفعل الماضي كما أفاده اللقاني .
- س : أي المذهبين أرجح ؟
- ج : أرجحهما مذهب البصريين .
- س : أي المصادر يعدّ أصلاً مشتقاً منه عند البصريين ؟
- ج : مصدر الفعل المجرد عن حروف الزيادة ، لأن المصدر المزيد فيه مشتق منه ، لاشتراكه على حروفه ومعناه ، وإن كان مع زيادة فيهما .
- س : إلى كم قسم ينقسم المصدر المجرد ؟
- ج : ينقسم إلى قسمين : مصدر ثلاثي مجرد ، ومصدر رباعي مجرد .
- س : هل كل مصدر ثلاثي مشتق منه ؟
- ج : لا ، بل الغالب في المصادر الثلاثية ثبوت الاشتقاق منها إذ منها ما لا يشتق شيء منه كويل وويج .

س : ما وجه كون المصدر أصلا عند البصر بين ؟

ج : وجود مزية فيه دن الفعل وبقية المشتقات من جهة اللفظ والمعنى .

س : ما هي مزية المصدر في اللفظ ؟

ج : هي أنه غير مشتمل على زيادة الحروف ، بخلاف الفعل وبقية الأسماء فإنها مشتملة عليها والأصل عدم الزيادة

س : ما هي مزية المصدر في المعنى ؟

ج : هي أنه يدل على مطلق الحدث ، بخلاف الفعل فإنه يدل على الحدث المقيد بزمن ، والأسماء المشتقات فإنها تدل على الحدث المقيد بالذات ، والأصل عدم التقييد .

س : ما وجه كون الفعل أصلا عند الكوفيين ؟

ج : عمدتهم في ذلك هو أن إعلاله مدارٌ وسبب لإعلال المصدر وجودا وعدماً أما الأول ففي مثل يعد عدة فحذفت الواو من يعد لوقوعها بين عدوتيهما الياء أو الكسرة ، وحذفت من عدة مع انتفاء العلة تبعا لحذفها من يعد ، وأما الثاني ففي مثل يوجل يوجلا فإنه لم تحذف الواو من الفعل ، فلم تحذف في المصدر تبعا له ، ومدار يتنه من جهة الإعلال للمصدر تدل على أصالته .

س : بم نجيب عن دليل الكوفيين ؟

ج : الجواب عنه أن إعلال المصدر إذا أعلّ الفعل إنما هو للشاكلة ، أي ليكون المصدر موافقا ومطردا لفعله في الحذف والإعلال

لا للمدارية ، فلا تدلُّ الأصلة في الإعلال على الأصلة
في الاشتقاق .

س : ما هو الحد العام للمصدر على المذهبين ؟

ج : أما عند البصريين فهو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل وفروعه ،
وأما عند الكوفيين فهو اسم الحدث الذي يشتق من الفعل (أى
الماضى) .

س : هل كل نوع من أنواع الكلمة يشتق منه ؟

ج : نعم يكون جميع أنواع الكلمة الثلاثة مشتقا منه ، أما فى الاسم
والفعل فظاهر لوقوع الخلاف الآن هل المشتق منه المصدر
أو الفعل وأما فى الحروف فلا تهم قالوا سوفت الرجل إذا قلت
له سوف أفعل وقالوا سألتك حاجة فلَوَلَّيتَ لى أى قلت لى لولا
ولا لَيْتَ لى أى قلت لى : لا لا .

س : إلى كم قسم ينقسم الأصل باعتبار كونه ملفوظا أولا ؟

ج : ينقسم إلى قسمين أحدهما أصل ملفوظ وهذا ظاهر ، وثانيهما
أصل مقدر وذلك كالأفعال التى لا مصدر لها كعسى وليس
فإنها مشتقة .

س : إلى كم قسم ينقسم الأصل باعتبار مدلوله ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : وصف وعين .

س : هل يشترط في الاشتقاق من الأعيان قيامها بما له الاشتقاق ؟

ج : لا يشترط ذلك كما في لابن وتامر وحداد ومكي فإن المشتق منها في المذكورات ليس قائما بما له الاشتقاق .

س : هل يشترط في الاشتقاق من الأوصاف قيامها بما له الاشتقاق ؟

ج : في ذلك خلاف على قولين : أحدهما نعم فمن لم يقم به وصف سواء قام بغيره أولا لم يجز أن يشتق له من لفظه ، والقول الثاني لا يشترط وهو قول المعتزلة ، فإنهم اشتقوا لله تعالى متكلما في أن الكلام بالمعنى الحقيقي منفي عن ذاته تعالى ، وإن قالوا بقيامه بمحل آخر كالشجرة التي سمع منها موسى عليه السلام ، أو بثبوت صفة فعلية بمعنى خلق الكلام .

س : هل كل وصف يشتق منه ؟

ج : لا يثبت الاشتقاق إلا في الوصف الذي له اسم فيشتق من هذا الاسم لمن قام به الوصف ، كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه ، وأما إذا كان الوصف الذي قام به ليس له اسم فلا يثبت الاشتقاق لاستحالة كأنواع الروائح فإنها لم توضع لها أسماء استغناء عنها بالتقييد ، كرائحة كذا وكأنواع الآلام .

الفصل السادس

في مباحث الفرع المشتق

س : ما هي أنواع المشتقات عند البصريين ؟

ج : أنواعها تسعة وهي : الماضي والمضارع والأمر والنهي وأسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة ، وزاد بعضهم المصغر والمنسوب والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل ، قلنا أما الأولان فلا يختصان بالمشتقات لجر يانهما في الجوامد نحو رجل ورجيل ومكة ومكي وأما الثلاثة الأخيرة فداخلة في اسم الفاعل .

س : إلى كم قسم تنقسم المشتقات ؟

ج : تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المشتق من المصدر مباشرة وهو الماضي معلوماً أو مجهولاً ، والثاني المشتق منه بواسطة واحدة وهو المضارع مشتق منه بواسطة الماضي ، فالمضارع المعلوم مشتق من الماضي المعلوم والمجهول من المجهول ، والثالث المشتق منه بواسطة اثنين وهي الأمر والنهي وأسماء الزمان والمكان والآلة فالأولان المعلومان منهما مشتقان من المضارع المعلوم والمجهولان منهما من المضارع المجهول ، والثلاثة الأخيرة الأسماء مشتقات من المضارع

المعلوم ، فهذا القسم الأخير الاشتقاق فيه من المصدر بواسطة
الأولى المضارع والثانية المصدر .

س : ما وجه اشتقاق المضارع من الماضي دون العكس ؟

ج : أن الماضي يدلّ على الثبات والوقوع ، بخلاف المضارع ، وما يدلّ
على الثبات أولى وأجدر أن يكون أصلاً في الاشتقاق .

س : ما وجه اشتقاق الأمر والنهي من المضارع ؟

ج : المناسبة بينهما وبينه في الدلالة على الاستقبال .

س : ما وجه عدم اشتقاق الأمر والنهي من الماضي ؟

ج : أن الطلب سواء لفعل أو لترك إنما يكون لما لم يحصل بعد ،
ولا مناسبة بينه وبين الماضي .

س : ما وجه عدم اشتقاق الأمر والنهي من المصدر ؟

ج : ليكون أقرب إلى الضبط .

س : ما وجه اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول من المضارع ؟

ج : أمران : الأول مناسبتهم إياه في الوقوع صفة للنكرة ، والثاني
موازنة اسم الفاعل للمضارع المعلوم وموازنة اسم المفعول للمضارع
المجهول .

س : ما وجه القائل إن اسم الفاعل مشتق من الماضي ؟

ج : النظر إلى أن الماضي أصل بالنسبة إلى المضارع ، وأن التصرف
في الاشتقاق من الماضي أفضل .

س : ما وجه اشتقاق أسماء الزمان والمكان والآلة من المضارع ؟

ج : أن اختلاف صيغها باعتبار اختلاف حركة عين المضارع .

س : ما وجه اشتقاق هذه الثلاثة من المضارع المعلوم دون المجهول ؟

ج : اشتقت من المضارع المعلوم دون المجهول لوجهين : الأول أن

الاختلاف في عين المضارع إنما يكون في المعلوم دون المجهول ،

والثاني أنها أسماء ذوات لا أسماء معان ، فيكون وضعها على

الإطلاق أي لا من حيث ملاحظة العمل ، فاشتقت مما هو الأصل

وهو المعلوم .

س : ما حقيقة معنى المشتق ؟

ج : في ذلك ثلاثة أقوال : الأول وهو المشهور أنه مركب من الذات

والصفة والنسبة ، وذهب إليه أصحاب العربية ، والثاني أنه مركب

من أمرين المشتق منه والنسبة فقط ، وذهب إليه السيد الشريف

الجرجاني ، والثالث أنه بسيط لا تركيب فيه أصلاً لأنه أمر

يفترعه العقل عن الذات الموصوفة نظراً إلى الوصف القائم بها ،

فيصدق على نفس الذات ، وربما يصدق على الوصف والنسبة ،

وذهب إليه المحقق الجلال الدواني .

س : إلى كم قسم ينقسم المشتق باعتبار دخول معنى الأصل في التسمية ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : مشتق مطرد ومشتق مخصص .

س : ما تعريف المشتق المطرد ؟

ج : هو ما يكون اسماً لذات مبهمة ينسب إليها معنى المشتق منه بالصدور عنها أو الوقوع عليها أو فيها أو نحو ذلك .

س : لم سمي مطرداً ؟

ج : لا طرده في كل ذات نسب إليها معنى المشتق منه

س : ما تعريف المشتق المختص ؟

ج : هو ما يكون اسماً لذات مخصوصة يوجد فيها معنى المشتق منه كالقارورة فإنها لا تطلق على غير الزجاجة المختصة مما هو مقر المائع ، ويسمى أيضاً مشتقاً غير مطرد .

س : لم سمي مختصاً أو غير مطرد ؟

ج : لاختصاصه بذات أو لعدم اطراده في غيرها مما وجد فيه معنى المشتق منه .

س : ما الفرق بين المطرد والمختص ؟

ج : الفرق بينهما أن اعتبار معنى المشتق منه في المطرد موضح للتسمية وفي المختص مصحح الإطلاق ، وبعبارة أوضح أن المطرد اعتبر فيه معنى المشتق منه على أن يكون داخل في التسمية وجزءاً من المسمى والمختص اعتبر فيه ذلك لا على أنه داخل في التسمية وجزء من المسمى بل على أنه مصحح للتسمية به من بين سائر الأسماء .

س : إلى كم قسم ينقسم المشتق باعتبار استعماله ؟
ج : ينقسم إلى ثلاثة أقسام : حقيقة انفاقا ، ومجاز انفاقا ، وحقيقة
ومجاز على خلاف .

س : متى يكون المشتق حقيقة انفاقا ؟
ج : يكون حقيقة انفاقا حال وجود المعنى ، كإطلاق ضارب على
من وجد منه الضرب وباشره .

س : متى يكون المشتق مجازا انفاقا ؟
ج : يكون مجازا انفاقا قبل وجود المعنى ، كإطلاق ضارب على من
سيقع منه الضرب ، والعلاقة اعتبار ما يؤول .

س : متى يكون حقيقة ومجازا على خلاف ؟
ج : يجري فيه الخلاف بعد وجود المعنى وانقضائه ، كإطلاق ضارب
على من وجد منه الضرب وانقضى ، فإنه اختلف فيه على أربعة
أقوال : أولها مجاز مطلقا. قياسا على المطلق قبل وجود المعنى ،
إلا أن العلاقة هنا اعتبار ما كان ، وثانيها حقيقة مطلقا
استصحابا للإطلاق الأول ، وثالثها الوقف لتعارض الدليلين ،
وهما القياس في الأول ، والاستصحاب في الثاني ، ورابعها وهو
قول الجمهور التفصيل وهو إن كان مما يمكن بقاء معنى المشتق منه
في محله كالقيام والعمود فيجاز ، وإن لم يكن مما يمكن بقاءه

كالمصادر السيالة فمجاز أيضا ، حيث لم يبق آخر جزء منه
وإلا فحقيقة .

س : إلى كم قسم ينقسم المشتق باعتبار إشعاره بخصوصية الذات ؟
ج . إلى قسمين : مشتق مشعر بخصوصية الذات ، ومشتق غير
مشعر بها .

س : ما هو المشتق المشعر بالخصوصية ؟

ج : هو المشتق الموضوع لشيء مخصوص ، كأسماء الزمان والمكان
والآلة فإن فيها إشعاراً بخصوصية الذات بأنها زمان أو مكان
أو آلة .

س : ما هو المشتق غير المشعر بالخصوصية ؟

ج : هو المشتق الدال على ذات متصفة بمعنى المشتق منه ، كالأسود
فليس فيه إشعار بخصوصية تلك الذات من كونها جسماً أو غير
جسم لأن قولك مثلاً « الأسود جسم » صحيح ولو أشعر الأسود
فيه بالجسمية لكان بمثابة قولك الجسم ذو السواد جسم ، وهو
غير صحيح لعدم إفادته .

الفصل السابع

في مباحث الاشتقاق الكبير

س : من الذي ابتدع الاشتقاق الكبير ؟

ج : الذي ابتدعه الشيخ الإمام أبو الفتح ابن جنّي ، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به كثيرا .

س : هل الاشتقاق الكبير حجة ؟

ج : ليس حجة معتمدا عليه في اللغة ، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ، وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك ، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس موضوع تلك الصيغ ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك .

س : ما فائدة الاشتقاق الكبير ؟

ج : الاطلاع على جهة جامعة لجملة من الألفاظ ، فتتكوّن من ذلك ملكة يقدر بها على استخراج ما لم يعرف مما قد عرف .

س : بم حدّد الإمام الرازي الاشتقاق الكبير ؟

ج : حدّه الرازي بأنه تقلّب اللفظ المركّب من الحروف إلى انقلاباته المحتملة .

س : إلى كم تقلب تنقلب الكلمة الثنائية ؟
ج : إذا كانت الكلمة مركبة من حرفين فإنها لا تقبل إلا وجهين
من التقلب كقولنا « من » وقلبه « نم » .

س : إلى كم تقلب تنقلب الكلمة الثلاثية ؟
ج : إذا كانت الكلمة مركبة من ثلاثة أحرف فإنها تقبل ستة أوجه
من التقلبات ، وذلك لأنه يمكن جعل كل واحد من تلك
الحروف الثلاثة ابتداء لتلك الكلمة ، وعلى كل من هذه التقادير
الثلاثة فإنه يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين على ما سبق
تقريره في الكلمة الثنائية ، والحاصل من ضرب الثلاثة في
الاثنتين ستة ، نحو « كلم . كل . ملك . لكم . ملك . مكل »
س : إلى كم تقلب تنقلب الكلمة الرباعية ؟

ج : إذا كانت الكلمة مركبة من أربعة أحرف فإنها تقبل
أربعة وعشرين وجهاً من التقلبات ، وذلك لأنه يمكن جعل
كل واحد من تلك الحروف الأربعة ابتداء لتلك الكلمة ،
وعلى كل من التقادير الأربعة فإنه يمكن وقوع الحروف الثلاثة
الباقية على ستة أوجه من التقلبات على ما سبق تقريره في
الكلمة الثلاثية ، والحاصل من ضرب الأربعة في الستة
أربعة وعشرون وجهاً .

س : إلى كم تقلب تنقلب الكلمة الخماسية ؟

ج : إذا كانت الكلمة مركبة من خمسة أحرف فإنها تقبل مائة وعشرين
وجهاً من التقلبات ، وذلك لأنه يمكن جعل كل واحد من
تلك الحروف الخمسة ابتداءً لتلك الكلمة وعلى كل واحد من
هذه التقادير الخمسة يمكن وقوع الحروف الأربعة الباقية على
أربعة وعشرين وجهاً على ما سبق تقريره في الكلمة الرباعية ،
والحاصل من ضرب الخمسة في أربعة وعشرين مائة وعشرون
وجهاً .

س : ما الضابط في هذا الباب ؟

ج : الضابط هو أنك إذا عرفت التقلبات الممكنة في العدد الذي فوقه
فاضرب العدد الفوقاني في العدد الحاصل من التقلبات الممكنة
في العدد التحتاني مثلاً الخماسية العدد الممكن لأولها خمسة يضرب
في العدد الحاصل من تقلبات الرباعية وهو أربعة وعشرون ينتج
مائة وعشرون وجهاً ، فتفطن .

س : مثل للاشتقاق الكبير وبين المناسبة بين متقلباته ؟

ج : مثال ذلك « ك ل م » فإن تقلباته ستة . كما سبق ولكن
المستعملة منها خمسة ، وأهمل منها « ل م ك » ، والمعنى الجامع
المناسب للخمسة المستعملة القوة والشدة ، فالكلم الجرح لما فيه
من الشدة ، والكلام بضم الكاف ما غلظ من الأرض ، وذلك
لقوته وشدته ، وكل الشيء فهو كامل وكامل إذا تم ، وهو

أقوى وأشدّ من الناقص ، وملك العجيين إذا أنعم مجننه فاشتد
وقوى ، ومنه الملك لما فيه من القوة ، لصاحبه والغلبة ، ولكم
لكما إذا أوجع وضرب وفيه شدة ظاهرة ، ومكمت البئر بضم
الكاف فهي مكول إذا قلّ ماؤها ، وهي إذا قلّ ماؤها محفورة
الجانب وتلك شدة ظاهرة . مثال ثان « ق ول » فإن تقلبياته
ستة ، جميعها مستعملة ، والمعنى الجامع لها الخفوق والحركة ،
فالقول يحويه الفم واللسان ، وهو ضد السكون ، والقلوب بكسر
القاف وسكون اللام حمير الوحش ، وفيه خفة وإسراع ، ومنه
قلوت الشيء لأنه إذا قلّ خفّ وجفّ ، والوقل محركا الوعل ،
لحركته وخفته ، وولق يلق إذا أسرع وقرىء « إذ تلقونه
بالسنتكم » أي تسرعونه ، واللوقة الزبد لخفته وإسراع حركته
واللقوة بكسر اللام وسكون القاف من أسماء العقاب لسرعة
طيرانها

س : متى يكون أحد المتقلبين أصلا والآخر فرعا ؟

ج : يكون أحد اللفظين المتقلبين أصلا والآخر فرع مشتق منه حيث
لم يمكن أن يكونا جميعاً أصليين ، فيكون أحدهما مقلوبا عن
صاحبه فرعا مشتقا منه اشتقاقا كبيرا .

س : ما حكم المتقلبين إذا أمكن أن يكونا أصليين ؟

ج : حكاه أن يكون كل واحد منهما أصلا برأسه ليس مقلوبا عن صاحبه .

س : ما علامة إمكان أصالة المتقلبين جميعا؟

ج : علامته أن يتصرفا جميعا تصرفا واحدا نحو جذب وجذب فإنك تقول جذب يجذب جبذا فهو جاذب وذاك مجبوذ وجذب يجذب جبذا فهو جاذب وذاك مجذوب .

س : ما علامة عدم إمكان أصالة المتقبلين جميعا؟

ج : علامته أن يقصر أحدهما عن تصرف صاحبه ، ولم يساوه ، ويكون أوسعهما تصرفا واستعمالا أصلا لصاحبه الأضيق ، نحو الجنب مقلوب عن الجانب وفرع مشتق منه بمعنى القدر الذي يجتشم صاحبه .

س : ما المراد بالقلب عند اللغويين ؟

ج : المراد به عندهم أن تكون الكلمتان قد قدّم في إحداهما الحرف الذي في الأخرى في لغتين لمعنى واحد .

س : ما الفرق بين الاشتقاق الكبير والقلب اللغوي ؟

ج : الفرق بينهما من وجهين ، الأول أن الاشتقاق الكبير يكفي فيه مناسبة المعنى في الجملة ، بخلاف القلب اللغوي فلا بد من اتحاد المعنى ، والثاني أن الاشتقاق الكبير عبارة عن تقليب كثيرة ، بخلاف القلب اللغوي فإنه عبارة عن تقليب واحد فافهم .

س : هل القلب ثابت عند النحاة ؟

ج : أثبتته الأكثرون منهم وأنكره ابن درستويه ، فقال إن الحروف

التي قلبت لغات ، فالمطبخ يقال في لغة الطبخ بتقديم الطاء
وليست على القلب .

س : هل في القرآن شيء من القلب ؟

ج : قال ابن فارس : ليس في القرآن شيء منه فيما أظن .

س : ما الشرط الذي اعتبره الفحاة في القلب ؟

ج : اشترطوا فيه أن لا يوجد مصدر لأحد المتقلبين ليكون فرعا

فيقتصر على مصدر الآخر ليكون شاهداً على أصالته نحو يئس

يأسا ، وأيس مقلوب منه ، ولا مصدر له فإذا وجد لها المصدران

فكلاهما أصلان ، نحو جهذ وجذب .

الفصل الثامن

في مباحث الاشتقاق الأكبر

س : من الذي قال به من النجاة ؟

ج : قال أبو حيان لم يقل به من النجاة إلا أبو الفتح وكان ابن الباش
يأنس به . ١٠ هـ

س : هل هو حجة ؟

ج : ليس بحجة ولا بمعول عليه لعدم اطراده ، وعن ابن فارس أنه
قال به وبني عليه كتابه المقاييس في اللغة .

س : ما فائدة الاشتقاق الأكبر ؟

ج : فائدته كفائدة الاشتقاق الكبير .

س : مثل للاشتقاق الأكبر وبين المناسبة بين تراكيبه ؟

ج : مثال ذلك « أب . أبت . أبد . أبر . أبق . أبل . ابن . أبه .

أبي » فإن هذه التراكيب تدلّ على معاني يجمعها الفطور والبعد
والانفصال بين الشيتين ، يقال أب للسير ، وأبت اليوم ، أي
اشتدّ حره فقطع الناس عن أعمالهم ، وأبد الوحش نفر ،
وأبز النخل قطع شيئاً منه ، وأبز الظبي وثب وانطلق ، وأبق العبد

إذا نفر عن مولاه ، وأبل أي توحش ، وأبن زيد عمرا إذا
ذكره بسوء ففصله بذلك الذكر عن الخير والصلاح ، وأبه عن
الشيء تنزّه عنه أي بعد ، وأبى عن الضيم أي فرّ عنه ، وهكذا
تجد سائر تراكيب الهمزة مع الباء فإنك تجد بكل واحد منها
شيئا من ذلك المدلول أعني النفور والبعد والانفصال مثال ثان .
« بزح . بزور . بزّ . بزغ . بزق . بزل . بزّن » فإن هذه
التراكيب مدلولها خروج الشيء وظهوره ، يقال بزح أظهر فضائله
وبزح الصيد خرج ، وبزّر النبات خرج زره ، وبزّه أظهر عليه ،
وبزغ الغلام ظهر طرفه ، وبزغت الشمس طلعت فظهرت ،
وبزقت الشمس مثله ، وبزل ناب البعير طلع ، وبزن الحق ظهر .
س : متى يكون أحد اللفظين المختلفين في الحرف أصلا والآخر فرعا ؟
ج : يكون أحد اللفظين المختلفين في الحرف أصلا والآخر فرع مشتق
منه حيث لم يمكن أن يكون الحرفان المختلفان جئما أصليين
برأسهما ، بأن دل دليل أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما
من صاحبه ، فيعمل بموجب الدلالة ويصار إلى مقتضى الصيغة .
س : ما حكم اللفظين إذا أمكن أن يكون الحرفان المختلفان فيهما
أصليين ؟
ج : حكمه أن يكون كل واحد منهما قائما برأسه ، ليس مبدلا عن صاحبه .

س : ما علامة إمكان أصالة الحرفين المختلفين جميعا ؟

ج : علامته تساوى لفظيهما في التصرف والاستعمال ، مثال الثلاثيين « هتات السماء وهتنت فإيهما أصلان ، ألا تراهما متساويين في التصرف يقولون « هتت السماء تهتن تهتانا ، وهتلت تهتل تهتالا » وهى سحاب هتن وهتل « ومثال الرباعيين « دهمج البعير يدهمج دهمجة . ودهنج يددهنج دهنجة » إذا قارب الخطو ، ومثال الخماسيين « إناء قربان وكر بان » إذا دنا أن يمتلى .

س : ما علامة عدم إمكان أصالة الحرفين المختلفين جميعا ؟

ج : علامته عدم تساويهما في التصرف والاستعمال ، مثال الثلاثيين « بنات منح وبنات منح » وهى سحاب بيض بأتين قبل المصيف بيض مبيضات فى السماء ، قال أبو على الفارسى : كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البخار فالميم على هذا بدل من الباء فى منح ، ومثل الرباعيين « رجل أكتم بالمثلثة ، ويقال أكتم بالمثلثة الفوقية أيضا ، ومثال الخماسيين « فلان جمعوش بالشين المعجمة وجمعوس بالسين المهملة ، فإذا جمعوه قالوا هم من جمعاسيس الناس ولم يقولوا بالشين ، قال ابن جنى وضيق الشين مع سعة السين يؤذن بأن السين بدل ، و « فسطاط وفتاط وفسطاة » بضم التاء وكسرها فى الجميع فإذا جمعوه قالوا « فساطيط وفساسيط »

ولم يقولوا «فساتيظ» فهذا يدل على أن التاء بدل الطاء .

س : ما المراد بالإبدال عند اللغويين ؟

ج : المراد به عندهم أن الكلمتين متقاربتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد .

س : ما الدليل على أن المراد بالإبدال عند اللغويين ما ذكر ؟

ج : الدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميم والمهمزة المصدرة عينا كقولهم في نحو أن عن لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم وذاك قوم قاله أبو الطيب اللغوي .

س : ما الفرق بين الاشتقاق الأكبر والإبدال اللغوي ؟

ج : الفرق بينهما أنه يكفي في الاشتقاق الأكبر المناسبة بين الكلمتين في الجملة ، بخلاف الإبدال اللغوي فلا يد فيه من اتحاد المعنى .

س : إلى كم قسم ينقسم الإبدال ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : إبدال سماعي ، وإبدال قياسي .

س : ما تعريف الإبدال القياسي ؟

ج : هو الإبدال الذي يجوز القياس عليه .

س : ما تعريف الإبدال السماعي ؟

ج : هو الإبدال الذي كان موقوفا على السماع من العرب .

س : متى يكون الإبدال قياسيا ؟

ج : يكون قياسيا في كل سين وقعت بعد أحد الحروف الخمسة « العين

والغين والحاء والقاف والطاء » فإنه يجوز قلبها صادًا مثل

« يساقون ويصاقون وصقر وسقر وصخر وسخر مصدر سخرت

منه إذا هزأت » .

س : ماهي شروط الإبدال القياسي المذكور ؟

ج : يشترط في الإبدال القياسي المذكور ثلاثة أمور : الأول أن تكون

السين متقدمة على الحروف الخمسة لا متأخرة عنها ، الثاني أن

تكون هذه الحروف مقاربة لها لا متباعدة عنها ، الثالث أن

تكون السين هي الأصل ، فإن كانت الصاد هي الأصل

لم يجوز قلبها سينًا لأن الأضعف يقرب إلى الأقوى ، ولا يقرب

الأقوى إلى الأضعف .

س : لماذا قلبوا السين صادًا مع هذه الحروف ؟

ج : لأنها حروف مستعلية والسين حرف مستقل فنقل عليهم

الاستعلاء بعد النسفل لما فيه من الكلفة فإذا تقدم حرف

الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده ، لأنه كالأبحدار من العلو

وذلك خفيف لا كلفة فيه

س : هل الإبدال ثابت عند النجاة ؟

ج : نعم إنه ثابت عندهم لكن ليس كل ما عده اللغويون إبدالاً يسمى إبدالاً عندهم ، بل يسمى إبدالاً عند النحاة حيث كان بين حروفه الخاصة وهي عندهم اثنا عشر حرفاً يحتملها قولك « طال يوم أنجدته » .

س : هل في القرآن شيء من الإبدال ؟

ج : نعم وقع في القرآن إبدال ، من ذلك قوله تعالى « فكان كل فريق كالطود » فاللام والراء متعاقبتان كما تقول العرب : « فلق الصبح وفرقه » ومنه قوله تعالى « فحاسبوا خلال الديار » أراد فحاسبوا فقامت الجيم مقام الحاء .

س : إلى كم نوع يتنوع الإبدال ؟

ج : يتنوع إلى أنواع كثيرة ، منها إبدال بين الهمزة والهاء نحو « أيا وهيا » وإبدال بين الهمزة والعين نحو موت ذؤاف وذعاف وهو الذي يجعل القتل وإبدال بين الهمزة والواو نحو « وسادة وأسادة » وإبدال بين الهمزة والياء نحو « ألمم ويللم » وإبدال بين الباء والميم نحو « قحبة وقحمة » للمجوز وكل مسفة ، وإبدال بين الناء والذال نحو « مد في السير ومت » ، وإبدال بين التاء والسين نحو « النات والناس » ، وإبدال بين التاء والطاء نحو « الأقطار والأفتار » ، وإبدال بين التاء والذال نحو « قرأ فما تعلم ولا تعلم » ، وإبدال بين التاء والفاء نحو « الحثالة والحفالة »

الردىء ، وإبدال بين الجيم والكاف نحو « مرّ يرتجج ويرتك »
إذا ترجرج ، وإبدال بين الحاء والعين نحو « بخر الشبيء وبهثره »
وإبدال بين الحاء والهاء نحو « مدحه ومدهه » ، وإبدال بين
الخاء والهاء نحو « أطرحم وأطرهم » إذا كان طويلا ، وإبدال
بين الدال والطاء نحو « ما عندي إلا هذا فقد وإلا هذا فقط » ،
وإبدال بين الدال واللام نحو « المعكود والمعكول » المحبوس ،
وإبدال بين الزاي والسين نحو « تزلع جلده وتساع » أى تشقق ،
وإبدال بين الزاي والصاد نحو « نشزت المرأة ونشصت » وإبدال
بين الصاد والطاء نحو « أملصت الناقة وأملطت » ألقبت ولدها ،
وإبدال بين الصاد والسين نحو « الصراط والسراط » وإبدال
بين الفاء والكاف نحو « الحساكل والحسافل » الصغار ،
وإبدال بين الميم والنون نحو « أسود قائم وقائن » .

س : هل أفرد الاشتقاقان الكبير والأكبر بالتأليف ؟

ج : نعم قد أفردهما العلامة الشيخ أحمد فارس المنقب بالشدياق في
كتاب سماء « سرّ الليال في القلب والإبدال » وأورد فيه
الألفاظ المقلوبة والمبدلة وأدرج في ذلك الألفاظ المترادفة كما أفرد
ابن السكيت بتأليف في القلب نقل عنه صاحب الصحاح وأفرد
ابن السكيت أيضا وأبو الطيب اللغوى بتأليف في الإبدال .

خاتمة

في الألفاظ المعربة

س : إلى كم قسم ينقسم المعرب من الأعمجى ؟
ج : ينقسم إلى قسمين : الأول أسماء الأجناس كالأبريسم والابجام والآجر والقسطاس والإستبرق ، والثاني أسماء الأعلام كإسحاق ويعقوب .

س : هل تكون أسماء الأجناس المعربة مشتقة ؟
ج : لا تكون مشتقة من شيء أصلاً لأن الاشتقاق لا يخلو إما أن يكون من لفظ عربي أو أعجمي مثله ومحال أن يشتق العجمي من العربي أو العكس لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض ، لأن الاشتقاق نتاج وتوليد ، ومحال أن تلد المرأة إلا إنساناً ، وقد قال أبو بكر محمد السري كان كمن ادعى أن الطير ولد الحوت .

س : هل تكون أسماء الأجناس المعربة مشتقة منها ؟
ج : نعم يجري عليها الأحكام الجارية على العربي من تصرف واشتقاق منه كاللجام فإنه معرب من لغام ، وقد جمع على لجم

ككتاب وكتب وصغر على لجيم ، وأنى الفعل منه بمصدر وهو
الإلجام وقد ألجمه فهو ملجم .

س : هل تكون الأعلام العربية مشتقة ؟

ج : لا تكون مشتقة أصلا ، وإن غيروا ألفاظها وقربوها من ألفاظ
العربية لما قدمنا آنفا فلا يقال إن اسحاق مشتقة من أسحقه الله
أى أبعده ، ولا يقال أن يعقوب مشتقة من يعقوب اسم طائر .

س : هل تكون الأعلام العربية مشتقا منها ؟

ج : لا تكون مشتقا منها لما تقدم أن الاشتقاق إنما يكون من
وصف أو عين .

والله أعلم بالصواب . وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

فهرست

بلغة المشتاق من علم الاشتقاق

صفحة

٢	خطبة الرسالة
٣	مقدمة في مبادئ علم الاشتقاق
٤	الفصل الأول في أن علم الاشتقاق فن مستقل
٥	» الثاني في الاشتقاق العملي وأنواعه
٩	» الثالث في مواقع الاشتقاق الصغير
١١	» الرابع في وجوه الترجيح
١٣	» الخامس في مباحث الأصل المشتق منه
١٧	» السادس في مباحث الفرع المشتق
٢٣	» السابع في مباحث الاشتقاق الكبير
٢٩	» الثامن في مباحث الاشتقاق الأكبر
٣٦	خاتمة في الألفاظ المعربة

كتب للمؤلف

- ١ - السالك الجلى فى أسانيد الشيخ محمد على المالكى فى الإسناد
- ٢ - اتحاف الإخوان بأسانيد الشيخ عمر حمدان (جزءان)
- ٣ - القوائد الجنية حاشية للمواهب السنية (جزءان)
- ٤ - بية الشاق شرح لمع الشيخ أبى اسحاقه (جزءان)
- ٥ - تطبيقات على مدخل الوصول إلى علم الأصول فى علم أصول الفقه وقواعده
- ٦ - تشيف السمع مختصر لطيف فى علم الوضع
- ٧ - الرياض النظرية شرح نظام اللغوى المنتثرة . فى علم المقولات العشرة
- ٨ - منهل الإفادة حواشى على رسالة طاش كبرى زاده . فى علم آدب البحث والمناظرة .

أطلبوها من :

- ١ - مكتبة دارالعلوم الدينية ومكتبة محمد صالح أحمد الباز والمكانب الشيرة بباب السلام - مكة المكرمة .
- ٢ - المكتبة الطاهرية لصاحبها الحاج محمد طاهر رحبلى جاني جاكرتا - أندونيسيا
- ٣ - مكتبة الحاج عبد الله نور الدين الراوى ٥٥ أشين ستريت قفلان - ملايا .